# ثانياً

# المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧): خطة عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية

**«يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أن الواجب يحتم على الدول... أن تضمن أن يكون التعليم مستهدِفا تقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي إدراج [ذلك] في السياسات التعليمية على كلا المستويين الوطني والدولي» (إعلان وبرنامج عمل فيينا، الجزء الأول، الفقرة ٣٣).**

٩ - وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٤/٧١، ستركز المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية.

## ألف - السياق

١٠ - تستمد خطة العمل قوتها من المبادئ والأطر التي حددتها صكوك حقوق الإنسان الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بها التي اعتمدتها لجنة حقوق الطفل (لا سيما التعليق العام رقم ١ (٢٠٠١) المتعلق بأهداف التعليم)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، والإعلان وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتستمد قوتها أيضا من الإعلانات والبرامج الدولية المتعلقة بالتعليم.

١١ – أكد إطار عمل داكار المتعلق بتوفير التعليم للجميع: الوفاء بتعهداتنا الجماعية، الذي اعتُمد في المنتدى العالمي للتربية عام ٢٠٠٠[٢]، وهو أهم منهاج دولي وتعهد جماعي لبلوغ أهداف وغايات مبدأ توفير التعليم للجميع من جديد، رؤية للتعليم يدعمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، وغايتها تعلُّم العيش سويا. ويُعتبر التعليم أمرا حيويا في إطار عمل داكار المتعلق بتوفير التعليم للجميع "لتحقيق التنمية المستدامة والسلم والاستقرار" (الفقرة ٦)، وذلك عن طريق تعزيز الوئام الاجتماعي وتمكين الناس من المشاركة بفعالية في عملية التحوُّل الاجتماعي. ويتمثل الهدف ٦ من إطار عمل داكار في تحسين نوعية التعليم من جميع جوانبها، وضمان امتيازها لكي يحقق الجميع نتائج التعليم المتفق عليها والممكن قياسها، خاصة من حيث محو الأمية وتعلم الحساب والمهارات الأساسية في الحياة[٣]. وهذا الهدف يمثل الأساس لبناء مفهوم للتعليم الجيد يتجاوز القراءة والكتابة والحساب، وهو إلى جانب كونه بالضرورة مفهوما ديناميا، فإنه يراعي الحقوق بشكل راسخ ويستتبع مواطنة وقيما وتضامنا على أسس ديمقراطية بوصفها نتائج هامة.

١٢ – وينطوي التعليم الجيد الذي يراعي الحقوق على مفهوم تسخير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما ورد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويُعتبر التعليم عملية لمعالجة مسائل هامة مثل التنمية الريفية، والرعاية الصحية، ومشاركة المجتمعات المحلية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبيئة، والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، وقضايا أخلاقية أوسع نطاقا مثل القيم البشرية وحقوق الإنسان. وذُكر أيضا أن النجاح في النضال من أجل تحقيق التنمية المستدامة يقتضي نهجا في التعليم يعزز "التزامنا بدعم القيم الأخرى – خاصة العدالة والإنصاف – وإدراكنا أن مصيرنا جميعا مشترك"[٤]. وسيفضي البرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق

(٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال، ٢٦–٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، باريس، ٢٠٠٠.

(٣) وفقا لما جاء في التعليق العام رقم ١ (٢٠٠١) للجنة حقوق الطفل بشأن أهداف التعليم، تشمل مهارات الحياة «القدرة على اتخاذ قرارات متوازنة، وتسوية النزاعات بطريقة غير عنيفة، وبناء أسلوب حياة صحي، وعلاقات اجتماعية جيدة، والمسؤولية، والتفكير الناقد، والمواهب الإبداعية وغير ذلك من القدرات التي تزود الطفل بالأدوات اللازمة لتحقيق ما يختاره في الحياة» (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٤١ (A/57/41)، المرفق الثامن، التذييل، الفقرة ٩).

(٤) UNESCO, Education for Sustainability. From Rio to Johannesburg: lessons learned from a decade of commitment (Paris, 2002).

الإنسان إلى إيجاد مجالات للتآزر مع عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، حيث ستتضاعف الجهود لمعالجة القضايا التي هي موضوع اهتمام مشترك.

١٣ - وكان أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها المجتمع الدولي بمناسبة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود في عام ٢٠٠٠ تشجيع توفير التعليم الابتدائي للجميع، وهو ما لا يزال يمثل أحد التحديات الهامة الماثلة في هذا المجال. ومع أن معدلات التسجيل ما فتئت ترتفع في عدة مناطق، فإن نوعية التعليم ما زالت متدنية في العديد منها. فعلى سبيل المثال، هناك عدة عوامل يمكن أن تتحالف كلها ضد إعمال الحق في التعليم، وهي التحيز الجنسي، والأخطار التي تهدد الأمن الجسدي والعاطفي للبنات، والمناهج الدراسية التي لا تراعي المنظور الجنساني (انظر A/٥٦/٣٢٦، الفقرة ٩٤). وترمي خطة العمل هذه إلى المساهمة في تحقيق هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تشجيع تعليم جيد قائم على احترام الحقوق.

١٤ - تندرج خطة العمل هذه أيضا في إطار ما تعمله الدول الأعضاء وغيرها من أجل تشجيع تعميم الإلمام بالقراءة والكتابة، خاصة في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢)، علما بأن الإلمام بالقراءة والكتابة يمثل إحدى وسائل التعلم الأساسية لإعمال الحق في التعليم.

## باء - التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية

١٥ - يُعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع جزءا لا يتجزأ من الحق في التعليم. وكما أوضحت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ١، «التعليم الذي يحق لكل طفل هو التعليم الذي يكون الغرض منه تزويد الطفل بالمهارات الحياتية وتعزيز قدرته على التمتع بكافة حقوق الإنسان ونشر ثقافة مشبعة بقيم حقوق الإنسان المناسبة» (الفقرة ٢). وهذا التعليم «أداة ضرورية للجهود التي يبذلها كل طفل ليجد طوال حياته ردا متوازنا ومناسبا لحقوق الإنسان على التحديات التي ترافق فترة تغير أساسي ناجم عن العولمة والتكنولوجيات الجديدة وما يتصل بذلك من ظواهر» (الفقرة ٣).

١٦ – وتعلق اتفاقية حقوق الطفل أهمية خاصة على العملية التي يُشجع بها التعليم، كما أبرز ذلك في التعليق العام: "يجب ألا تُحبط القيم المنقولة في عملية التعليم الجهود الرامية إلى تعزيز التمتع بالحقوق الأخرى، بل تدعمها. ولا يشمل ذلك مضمون المناهج الدراسية فقط بل وكذلك العمليات التعليمية والطرق التربوية والبيئة التي يتم فيها التعليم"(٥). وتبعا لذلك، ينبغي تعلم حقوق الإنسان من خلال تلقين المواضيع وتجريبها على حد سواء.

١٧ – وبهذا المعنى، يشجع التثقيف في مجال حقوق الإنسان على اعتماد نهج يحترم الحقوق في مجال التعليم وينبغي إدراك أنه عملية تشمل ما يلي:

(أ) «حقوق الإنسان من خلال التعليم»: العمل على أن تفضي جميع مكوِّنات التعلُّم وعملياته، بما فيها المناهج الدراسية والمواد والأساليب والتدريب، إلى تعلُّم حقوق الإنسان؛

(ب) «حقوق الإنسان في خلال التعليم»: ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الأطراف الفاعلة وممارسة هذه الحقوق داخل المنظومة التعليمية.

١٨ – وبناء عليه، فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية يشمل ما يلي:

(أ) السياسات – استحداث وسيلة قائمة على المشاركة واعتماد سياسات وتشريعات واستراتيجيات تعليمية منسجمة قائمة على احترام الحقوق، بما في ذلك تحسين المناهج الدراسية ووضع سياسات لتدريب المدرِّسين وموظفي مؤسسات التعليم الآخرين؛

(ب) تنفيذ السياسات العامة – التخطيط لتنفيذ السياسات التعليمية المذكورة أعلاه عن طريق اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة وتيسير مشاركة جميع الأطراف المعنية؛

(ج) بيئة التعلُّم – بيئة المدرسة ذاتها تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعززها. وتتيح الفرصة لجميع الأطراف الفاعلة في المدرسة (التلاميذ والمدرِّسون والموظفون والمديرون والآباء) لكي يمارسوا حقوق الإنسان من خلال أنشطة مستمدة من الواقع. وتمكّن الأطفال من الإعراب عن آرائهم بحرية والمشاركة في الحياة الدراسية(٦)؛

(٥) في التعليق العام رقم ١، أفادت لجنة حقوق الطفل أيضا أنه "ينبغي التشديد على أن نوع التعليم الذي يركز بالدرجة الأولى على تراكم المعارف، مشجعاً المنافسة ومؤدياً إلى فرض عبء عمل مفرط على الطفل، يمكن أن يعوق بصورة خطيرة نموه المتسق إلى أقصى إمكانات قدراته ومواهبه" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسين، الملحق رقم ٤١ (A/57/41)، المرفق الثامن، التذييل، الفقرة ١٢).

(د) التعليم والتعلُّم – جميع عمليات التعليم والتعلُّم ووسائلهما تحترم الحقوق (مثلا، مضمون المناهج الدراسية وأهدافها واتباع الممارسات والمنهجيات التشاركية والديمقراطية، وتوفر المواد الملائمة ومن ذلك إعادة النظر في الكتب المدرسية المعتمدة وتنقيحها، وغير ذلك)؛

(هـ) تثقيف المدرِّسين والموظفين الآخرين والارتقاء بهم من الناحية المهنية – تزويد قادة مهنة التدريس والمدارس، من خلال التدريب قبل الالتحاق بالخدمة وأثناءها، بالمعارف والمدارك والمهارات والكفاءات اللازمة لتيسير تعلم حقوق الإنسان وممارستها في المدرسة، وبشروط وأوضاع العمل المناسبة.

ويرد في التذييل وصف مفصل للمكوِّنات الخمسة ولمسارات العمل المتصلة بذلك، لتُتخذ وسيلة مرجعية.

١٩ – ومن شأن اتباع نهج تعليمي يراعي الحقوق بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يمكن المنظومة التعليمية من القيام بمهمتها الأساسية ألا وهي ضمان توفير تعليم جيد للجميع. وتبعا لذلك، يساهم في زيادة فعالية المنظومة التعليمية الوطنية ككل، وهو أمر له دور جوهري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد. وهو يأتي أيضا بمجموعة من الفوائد، منها ما يلي:

(أ) تحسين نوعية النتائج الدراسية، وذلك عن طريق تشجيع ممارسات وعمليات تدريس وتعلُّم تشاركية محورها الطفل، إلى جانب إسناد دور جديد لمهنة التدريس؛

(ب) زيادة سبل الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه من خلال تهيئة بيئة تعلُّم تراعي الحقوق وتتسم بشموليتها وانفتاحها على الجميع، وتدعو إلى قيم عالمية وفرص متكافئة وإلى التنوع وعدم التمييز؛

(ج) المساهمة في التلاحم الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات عن طريق دعم النماء الاجتماعي والعاطفي للطفل وبث روح المواطَنة والقيم الديمقراطية.

(٦) يشير التعليق العام رقم ١ أيضا إلى أنه «ينبغي تشجيع مشاركة الطفل في الحياة المدرسية، وإنشاء التجمعات المدرسية ومجالس الطلاب، والتثقيف عن طريق الأقران والتوجيه المتبادل بين الأنداد ومشاركة الأطفال في الإجراءات التأديبية المدرسية بوصف ذلك جزءاً من عملية تعلم وتجربة إعمال الحقوق» (المرجع نفسه، الفقرة ٨).

٢٠ – إن الجهود المبذولة حاليا في المنظومة المدرسية في سبيل إقامة نظام تربوي يدعو إلى السلام، والمواطَنة ويعزز القيم، أو نظام تربوي متعدد الثقافات، أو من أجل تعميم التعليم أو التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، جميعها تقوم على مبادئ حقوق الإنسان في مضمونها ومنهجياتها. ومن المهم أن تعمل جميعها، لدى استخدام خطة العمل هذه مرجعا لها، على تشجيع نهج تعليمي يراعي الحقوق ويتجاوز التدريس والتعلُّم ويرمي إلى إيجاد أرضية لتحسين نظام التعليم في المدارس في إطار إصلاحات التعليم الوطني.

## جيم – الأهداف المحددة التي تتوخاها خطة العمل

٢١ – اعتبارا للأهداف العامة التي يتوخاها البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (انظر الجزء أولا أعلاه)، تسعى هذه الخطة إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

(أ) تشجيع إدماج حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية وممارستها؛

(ب) دعم عملية وضع استراتيجيات وطنية شاملة وفعالة ومستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان واعتمادها وتنفيذها، و/أو استعراض المبادرات القائمة وتحسينها؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية بشأن العناصر الأساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية؛

(د) تيسير توفير دعم المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية للدول الأعضاء؛

(هـ) دعم إقامة العلاقات وأواصر التعاون بين المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

٢٢ – وتنص الخطة على ما يلي:

(أ) تعريف واضح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية استنادا إلى المبادئ المتفق عليها دوليا؛

(ب) وضع دليل سهل استعماله من أجل صياغة أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنظومة المدرسية و/أو تحسينها، وذلك عن طريق اقتراح إجراءات ملموسة لتنفيذها على الصعيد الوطني؛

(ج) وضع دليل مرن يمكن تكييفه ليلائم أوضاعا وحالات مختلفة.